



وزارة الاقتصاد
الرقمي والريادة

الخطّة الاستراتيجية

2024 - 2020

3	كلمة الوزير	1
4	الجزء الأول: المقدمة	2
5	الجزء الثاني: الرؤية الاستراتيجية 2020-2024	3
5	● الرؤية	
5	● الرسالة	
5	● القيم الجوهرية	
6	● السياق التشغيلي	
7	● الاستراتيجية	
8	● المحاور الرئيسية والأهداف الاستراتيجية	
9	● المهارات الرقمية والريادية	
10	● الخدمات الرقمية	
11	● الأصول الرقمية	
13	● البيئة الممكنة	
15	● الريادة الرقمية والمجتمعية	
16	● مؤشرات الأداء الرئيسية	
25	الجزء الثالث: الإدارة المؤسسية	4
26	● إدارة الموارد البشرية	
29	● إدارة الموارد المادية والمالية: الرقابة الداخلية	
30	● إدارة المعلومات	
32	● إدارة المشاريع والأداء المؤسسي	
34	● إدارة العلاقات الخارجية	

كلمة الوزير



تعمل التقنيات الرقمية على تغيير الطريقة التي نعيش ونعمل بها، فمع زيادة الاهتمام بتطوير البنية التحتية الرقمية وانتشار استخدام الهواتف والمنصات الذكية تسارعت وتيرة التغيير في كل مكان وأصبحت البيانات واحدة من أهم الأصول الاستراتيجية التي تدعم وتطور اقتصاد الأمم. أحدثت هذه التحولات مجموعة من الفرص لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة عدد من القضايا الاجتماعية الملحة كالرعاية الصحية والتعليم، بينما أثارت على صعيد آخر بعض التحديات المتعلقة بالوظائف، المهارات، الأمن، الخصوصية، التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، ومفاهيم المساواة والشمولية.

من هنا تأتي أهمية اتباع نهج حكومي شامل للتعامل مع التقنيات الرقمية والثورة الصناعية الرابعة، نستطيع من خلاله مواكبة العصر الرقمي وتمكين الشباب والمجتمعات من الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي الجديد. لذلك جاءت الإرادة بتغيير مسمى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (سابقاً) لتصبح وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة اعترافاً بدور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كممكن لكافة القطاعات الأخرى. تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة 2020-2024 لتعمل كخارطة طريق تحدد وتنظم عمل الوزارة في سعيها نحو تنمية الاقتصاد الرقمي والريادة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وبناء مستقبل يعيش فيه جميع الأردنيين حياة أفضل نتيجة لتسخير التكنولوجيا الحديثة.



الجزء 1 : المقدمة

وأخيراً قامت بمشاركة الخطة قبل اعتماد صيغتها النهائية مع موظفي الوزارة وشركائها الاستراتيجيين لتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم، سعياً منها نحو تعزيز النهج التشاركي في وضع السياسات واتخاذ القرارات بما يضمن تلبية احتياجات المستخدمين النهائيين للخطة وتأكيد مفهوم المسؤولية المشتركة.

تتخذ استراتيجية الوزارة 2020-2024 من مشروع النهضة الوطني ورؤية الحكومة لبلوغ دولة القانون والانتاج والتكافل نقطة انطلاق لها، كما تتبنى الاستراتيجية الأهداف التي حددها البنك الدولي ضمن تقرير "رصد البنك الدولي للوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: اقتصاد جديد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، لإنشاء شبكة إنترنت متطورة وواسعة النطاق تشمل جميع المناطق والأحياء على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، وتطوير بنية تحتية وبيئة تنظيمية تدعم وتمكّن قنوات الدفع الإلكتروني بما يعرف بـ Moonshot Approach¹ فتأتي بذلك لتضع المنهجية التي ستتبعها الوزارة لتوظيف الفرص والممكّنات المتوفرة، مثل الإرادة السياسية الداعمة وتوفر منظومة متكاملة لدعم ريادة الأعمال، لبناء اقتصاد رقمي متين يكون هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة. حيث ستعمل الوزارة ضمن مجموعة من المحاور الرئيسية على تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج والمبادرات الهادفة نحو توظيف الطول الرقمي والاهتمام ببيئة وريادة الأعمال ودورها في نشر ثقافة الابتكار، لإيجاد قيمة مضافة تمكّن الأردن من المنافسة والتميز على المستوى الإقليمي في مجال رقمنة الاقتصاد وريادة الأعمال.

أوضح تقرير "المشرق 2.0: التحول الرقمي لتحقيق النمو الشامل وخلق الوظائف" الصادر عن البنك الدولي، أنّ التحول الرقمي لاقتصاديات المشرق العربي يمثل فرصة فريدة لمجابهة التحديات التي تواجهها المنطقة، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول حول العالم أنّ لرقمنة الاقتصاد أهمية بالغة في تحسين كفاءة العمل وتحقيق أهداف الشمولية والشفافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني¹. من هنا، وادراكاً لأهمية التكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة ودورها في تمكين مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي ظل الدور الأوسع والأشمل الموكل للوزارة تحت مسمى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، تأتي استراتيجية 2020-2024 لتحديد الأولويات وتركز الطاقات وتعزيز العمليات بشكل يضمن عمل الموظفين والشركاء وأصحاب المصلحة معاً لتحقيق أهداف وتوجهات مشتركة.

اتبعت الوزارة في اعداد خطتها الاستراتيجية على الممارسات الفضلى في هذا المجال، فعملت كخطوة أولى على مراجعة خطتها الاستراتيجية 2018-2020 ومراجعة عدد من الخطط الوطنية والسياسات القطاعية لضمان توافق أهداف ومشاريع ومؤشرات أداء الوزارة مع هذه الخطط والسياسات. ومن ثم حددت بالتعاون مع مدراء الإدارات والمديريات والوحدات عناصر الخطة الاستراتيجية المستقبلية كافة آخذة بعين الاعتبار نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية (مرفق 1 - SWOT Analysis)، مخرجات التقارير الدولية المرتبطة بمهام الوزارة، وتقارير الاتجاهات المستقبلية والنماذج الرائدة دولياً في مجال الاقتصاد الرقمي والريادة.

1: Mashreq 2.0: Digital Transformation for Inclusive Growth and Jobs

2: World Bank's Middle East and North Africa Economic Monitor: A New Economy for the Middle East and North Africa

الجزء 2 : الرؤية الاستراتيجية 2020 - 2024

الرؤية

اقتصاد رقمي آمن
وشمولي يحقق تنمية
اقتصادية واجتماعية
مستدامة



الرسالة

تعزيز إمكانات الاقتصاد الرقمي
والريادة على المستوى الوطني
من خلال عملية شاملة تدعم
تطوير وتنمية المهارات الرقمية،
الخدمات الرقمية، الأصول
الرقمية، البيئة الممكنة،
والريادة الرقمية والمجتمعية،
وذلك بالشراكة مع القطاعين
العام والخاص ومؤسسات
المجتمع المدني.

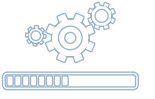


القيم الجوهرية



المهنية	نُطبّق الممارسات الفضلى في العمل ونحرص على تغليب الموضوعية والاعتماد على الأسس العلمية لاتخاذ القرار المناسب وضمان التطور المهني للموظفين بحسب الكفاءة والجهد والخبرة في العمل
العدالة	نُطبّق مفاهيم العدالة في إجراءات وعمليات وسياسات الوزارة وبما يضمن تكافؤ الفرص
النزاهة	نلتزم بمعايير الصدق والشفافية ونستخدم السلطة الموكلة إلينا بمسؤولية مع تجنب أي تضارب في المصالح
العمل بروح الفريق	نعمل معاً كفريق واحد لتحقيق رؤية الوزارة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية
المبادرة والابتكار	نبحث دائماً عن طرق جديدة ومبتكرة لحل المشاكل وتطوير الأعمال

السياق التشغيلي



تعمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين واصحاب المصلحة والجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني على تنفيذ المهام والمسؤوليات المقررة ضمن الخطط والاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بطبيعة عملها، وتشمل: التوجيهات الملكية، مشروع النهضة الوطني/ أولويات عمل الحكومة 2020 - 2021، استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2019 - 2021، الخطة الاستراتيجية لقطاع البريد 2019 - 2021، الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018 - 2023، الاستراتيجية الأردنية للتحويل الرقمي 2020. كما تتابع الوزارة تنفيذ كل من السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018، السياسة العامة للخدمات الشمولية في قطاع الاتصالات 2004، سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية 2020، السياسات الوطنية للأمن السيبراني 2019 وسياسة المنصات السحابية وخدماتها 2020.

في هذا السياق، ستعمل الوزارة خلال السنوات المقبلة على تقديم مقترحات لسياسات وتشريعات جديدة في ضوء المهام الموكلة إليها مؤخراً تُبنى على نتائج تقييم ومراجعة السياسات والتشريعات الحالية بما يضمن مواكبة التقنيات الرقمية ويدعم نمو الاقتصاد الرقمي والريادة في المملكة. حيث ستساهم العلاقات الوثيقة بين الوزارة وشركائها من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وصانعي القرار على تسريع إنفاذ هذه السياسات والتشريعات.

كما ستسكمل العمل على تنفيذ مشاريعها وبرامجها ومبادراتها المختلفة مثل: إعادة هندسة الإجراءات لغايات الأتمتة، أتمتة الخدمات، ربط شبكة الألياف الضوئية، تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدخال مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة وريادة الأعمال ضمن المناهج التعليمية، تحويل محطات المعرفة إلى حاضنات أعمال، وذلك من خلال عملية شاملة تجمع كلاً من القطاعين العام والخاص والأكاديميين والمستثمرين وريادي الأعمال.

فيما يتعلق بتطبيق الأطر القانونية الحالية فإنّ الوزارة تعمل ضمن مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات والارشادات ومنها: قانون الأمن السيبراني رقم 16 لعام 2019، قانون الاتصالات رقم 13 لعام 1995 وتعديلاته، قانون الخدمات البريدية رقم 34 لعام 2007، قانون المعاملات الالكترونية رقم 15 لعام 2015، قانون الجرائم الالكترونية رقم 27 لعام 2015، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لعام 2007، قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم 50 لعام 1971، قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2014، نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم 156 لسنة 2016، نظام معدل لترخيص واعتماد جهات التوثيق الالكتروني لسنة 2016، تعليمات نشر البيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة لسنة 2019، تعليمات تبادل وتزويد البيانات بين الدوائر من خلال نظام الربط البيئي الحكومي 2017، تعليمات الخدمات البريدية الشمولية 2008، ارشادات الاستخدام الآمن للإنترنت.

الاستراتيجية

تقر الأهداف الواردة في هذه الاستراتيجية بالتقدم الذي أحرزته الوزارة في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2018-2020 وتؤكد على الطموح الوطني في رقمنة الاقتصاد الأردني ودعم ريادة الأعمال. حيث ستساهم الأهداف الاستراتيجية للوزارة في تنفيذ مشروع النهضة الوطني الذي يهدف لبلوغ دولة القانون والإنتاج والتكافل وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دورها في تحقيق الأولويات التالية:

- 1- التشغيل وريادة الأعمال.
- 2- تحسين جودة الخدمات الحكومية.
- 3- النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال وتعزيز استدامة الاستثمارات.

وستعتمد الوزارة إلى تنمية الاقتصاد الرقمي والريادة في المملكة من خلال العمل على خمسة محاور رئيسية، وهي:

- 1- المهارات الرقمية والريادية: التطوير الشمولي لمهارات الأردن الرقمية والريادية.
- 2- الخدمات الرقمية: تقديم أفضل الخدمات الرقمية وضمان وصولها إلى أكبر عدد من المستخدمين.
- 3- الأصول الرقمية: بناء وتطوير البنية التحتية وتوفير الوصول الآمن للبيانات عالية الجودة.
- 4- البيئة الممكنة: مراجعة القوانين والأنظمة وتعزيز الثقة بالبيئة الرقمية.
- 5- الريادة الرقمية والمجتمعية: تهيئة الظروف الملائمة لنمو وازدهار الشركات الناشئة.

يجدر بالذكر، أنّ هذه المحاور والأهداف الناتجة عنها تتوافق مع رؤية الحكومة بضرورة دعم الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، المهارات الرقمية، الريادة الرقمية، الخدمات المالية الرقمية، والمنصات الرقمية، وتسهيل وتطوير منظومة ريادة الأعمال من خلال تيسير القيام بالأعمال، تسهيل الوصول إلى التمويل، تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتوفير المهارات اللازمة³.

المحاور الرئيسة والأهداف الاستراتيجية

1010101010001110101010 1100000111100110101010101010101010101

01011101010101001

1454725837823176947947237187287378587369713872158735732518678487

1 المهارات الرقمية والريادية

1.1 الأردنيون يمتلكون المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال

أما على صعيد تنمية مهارات موظفي الحكومة العاملين على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي من الناحية الفنية فإنّ الوزارة ستعمل بالتعاون مع الجهات المعنية على بناء قدراتهم الفنية وتزويدهم بالمهارات الرقمية الضرورية بالإضافة إلى تدريب مختلف موظفي الدوائر الحكومية على كيفية التعامل مع التطبيقات والأنظمة الرقمية التي يتم تطويرها وذلك ضمن استراتيجية ومنهجية شاملة لإدارة التغيير المؤسسي.

يُعد المجتمع الأردني مجتمع فتي، حيث تصل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (12-30) أكثر من ثلث السكان⁴، وعلى الرغم من أنهم يتمتعون بفرص عديدة للحصول على مستوى تعليمي جيد إلا أن جودته وارتباطه باحتياجات سوق العمل بحاجة مُلحة إلى تحسين. لهذا تسعى الوزارة إلى تزويد المجتمع الأردني بالمهارات الرقمية والريادية الضرورية لـ : (1) رفع قدرتهم على المشاركة في العالم الرقمي، (2) خلق قوى عاملة قادرة على الابداع والابتكار في مختلف المجالات الاقتصادية وتلبي متطلبات سوق العمل الناتجة عن انتشار التكنولوجيا الرقمية، (3) تنمية الأعمال الرقمية، (4) تشجيع الشركات العالمية على الاستثمار في السوق الأردني.

ولتحقيق ذلك ستعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم على إدخال مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة وريادة الأعمال ضمن المناهج التعليمية بما يعزز من مهارات الطلاب ويرفع من ثقتهم بالأنظمة والخدمات الرقمية. كما ستعمل مع وزارة التعليم العالي على تطوير المناهج المتخصصة بالتكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة ودعم المشاريع البحثية المتعلقة بها، ذلك بالإضافة إلى تدريب خريجي الجامعات وتزويدهم بمهارات القرن الحادي والعشرين بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.



2 الخدمات الرقمية

2.1 خدمات وأنظمة حكومية رقمية متكاملة وموثوقة ترفع من كفاءة الجهاز الحكومي

بالإضافة إلى اتخاذها عدد من الإجراءات الهادفة نحو رفع وعي المواطنين بالخدمات الحكومية الرقمية والترويج لها مثل الحملات التوعوية والإعلامية وذلك ضمن استراتيجية وخطة شاملة لإدارة التغيير. كما ستستمر الوزارة في استخدام محطات المعرفة وحاضنات الأعمال ومكاتب البريد كذراع تنفيذي لنشر وترويج كافة برامجها ومشاريعها ومبادراتها في جميع مناطق المملكة بما فيها برنامج التحول الرقمي.

ستواصل الوزارة العمل على تطوير الخدمات الحكومية الرقمية من خلال "الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي 2020" وخارطة الطريق المنبثقة عنها، حيث اشتملت الاستراتيجية على نموذج حوكمة مبسط حددت فيه البنية المؤسسية اللازمة لضمان استمرارية وفعالية تنفيذ كافة مشاريع ومبادرات التحول الرقمي. وستعمل الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية على استكمال أتمتة الخدمات الحكومية بما يتوافق مع المتطلبات والمواصفات العالمية وبلاستناد إلى مجموعة من المبادئ الحولية. في هذا السياق وعلى صعيد تشجيع ريادة الأعمال والاستثمار، ستعمل الوزارة على متابعة تطوير منصة استثمارية إلكترونية تُمكن المستثمرين وريادي الأعمال من الحصول على الخدمات الخاصة بقطاع الأعمال إلكترونياً بكل سهولة ويسر. أما على صعيد الخدمات المالية الرقمية فإنّ الوزارة ملتزمة بتطوير قنوات الدفع الإلكتروني لتتحول إلى حكومة خالية من التعامل بالنقد الورقي بحلول عام 2021، كما أنها ستقوم بإعداد استراتيجية للوصول إلى الاقتصاد غير النقدي Cashless economy.

ولضمان وصول الخدمات الحكومية الرقمية لكافة أفراد المجتمع الأردني بغض النظر عن أية فروقات فردية فيما بينهم ستعمل الوزارة ضمن "الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي 2020" على توفير قنوات متعددة لاستخدام الخدمات الحكومية الرقمية مثل القنوات الثابتة كمراكز خدمة المواطن والقنوات الرقمية الذكية كبوابة الحكومة الإلكترونية.



3 الأصول الرقمية

3.1 بنية تحتية رقمية متطورة يسهل الوصول إليها واستخدامها من قبل الأفراد والشركات

في هذا السياق، ستعمل الوزارة على مراجعة السياسة المتعلقة بشمولية الخدمات ومتابعة تطويرها بهدف توسيع رقعة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بما يضمن تمكين الاقتصاد الرقمي من التطور. ذلك بالإضافة إلى كونها الجهة المسؤولة عن إعداد السياسات ومراجعة وتطوير التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم وتنمية البنية التحتية الرقمية وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بالتعاون مع الجهات المعنية.

العالم في ضوء التطورات الرقمية التي يشهدها أصبح وجود بنية تحتية رقمية تتسم بالكفاءة والقوة والمرونة أساسياً لبناء الاقتصاد الرقمي وتعزيز تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. إلا أنّ إنشاء بنية تحتية رقمية مُمكنة يتطلب تَوفر استثمارات مادية مستمرة لصيانتها والتطوير عليها، لذلك من الضروري أن تكون الدوافع التنظيمية الموضوعة محفزة للاستثمار فيها وبشكل يضمن استجابتها للاحتياجات المتغيرة للأفراد والأعمال على حدٍ سواء. ولتوفير بنية تحتية رقمية تلبي متطلبات رقمنة الاقتصاد ستعمل الوزارة على استكمال العمل على برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني الذي يربط الجهات الحكومية والصحية والتعليمية في مختلف مناطق المملكة وستدعم استراتيجيته من خلال عقد شراكات مع القطاع الخاص. كما ستواصل العمل على تطوير السحابة الحكومية الخاصة لتوسيع سعات التخزين المملوكة للحكومة والاستفادة من خدماتها في إدارة البيانات والتطبيقات.

يجدر بالذكر أنّ تطوير الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن يحتاج إلى أن تكون البنية التحتية الرقمية والخدمات المنبثقة عنها متوفرة لجميع الأردنيين وبكلف معقولة، فعلى الرغم من الاستخدام المرتفع للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فإنّ هذا الاستخدام لا يزال غير موزّع بالتساوي بين فئات المجتمع المختلفة بما يعرف بالفجوة الرقمية.



3 الأصول الرقمية

3.2 الاستخدام الكفء والفعل للبيانات من قبل الحكومة

تظهر الدراسات أنّ البيانات الضخمة هي مفتاح نجاح الحكومات⁵ حيث أنّ تحليلها وتحويلها إلى ذكاء رقمي/ Digital Intelligence يُحسن من قدرة الحكومات على فهم القضايا المعقدة وبالتالي اتخاذ قرارات وتصميم مشاريع ومبادرات تفيد المواطن وتلبي احتياجاته بصورة أدق وأشمل. في هذا السياق، ستعمل الوزارة على إنشاء نظام المعلومات الوطني الذي يهدف إلى جمع وإدارة مخزون البيانات الوطني وتحليلها باستخدام أدوات تحليلية متطورة تدعم بناء سياسات واستراتيجيات وطنية شمولية بما يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وبما يتوافق مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وسياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية، ذلك بالإضافة إلى إعداد إطار تشريعي للمشاركة الإلكترونية يهدف إلى تنظيم المشاركة المجتمعية الرقمية. كما ستعمل على إجراء البحوث والدراسات والمسوحات المتعلقة باحتياجات المؤسسات الحكومية واستعمالاتها لموارد تكنولوجيا المعلومات بما يثري خطط عمل ومشاريع الوزارة والحكومة ككل.



4 البيئة الممكنة

4.1 القوانين والأنظمة تتوافق مع غايات دعم وتنمية الاقتصاد الرقمي والريادة

يتطلب دعم وتمكين الاقتصاد الرقمي والريادة مراجعة الأنظمة والقوانين ذات العلاقة لضمان توافقها مع غايات رقمنة الاقتصاد الأردني وتعزيز بيئة الأعمال، واستحداث ما يلزم منها لضمان تلبية أية متطلبات تنظيمية جديدة. بحيث تُصبح الأطر التنظيمية مُمكنة للتكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة ومحفزة للتنافسية والاستثمار وريادة الأعمال. وقد تشمل هذه القوانين والأنظمة مجالات التعاون الإنمائي، التنافسية، رقمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الريادة الرقمية والابتكار، الملكية الفكرية، والبيانات⁶. وبناءً عليه فإنّ الوزارة مسؤولة عن ضمان توافق البيئة التشريعية والتنظيمية مع المستجدات والتغيرات بما يضمن دعم وتنمية الاقتصاد الرقمي والريادة.

في هذا السياق، ستعمل الوزارة على إعداد إطار قانوني مناسب لإدارة وتنظيم حق الطريق لتشجيع تطوير شبكات الاتصالات وتمكين المرخص لهم من نشر البنية التحتية الضرورية والمشاركة فيها كما ستقوم وبالتعاون مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على مراجعة مدى الحاجة إلى إنفاذ القرارات التنظيمية التي تتخذها الهيئة وتحديد ما إذا كانت هنالك حاجة إلى إحداث أي تعديلات على المواد القانونية المتعلقة بإنفاذها. وستعمل أيضاً مع الجهات المعنية على استكمال التشريعات والأنظمة المتعلقة بنظام المعلومات الوطني وحماية البيانات الشخصية وتصنيف البيانات ونشرها، واستكمال مراجعة الجوانب التشريعية الخاصة بريادة الأعمال بالتعاون مع الرياديين والمستثمرين للخروج بأطر تشريعية مناسبة ومحفزة لبيئة الأعمال والاستثمار.



4 البيئة الممكنة

4.2 الثقة بالبنية التحتية الرقمية وقدرتها على مجابهة مخاطر الأمن السيبراني

من الجدير بالذكر، أنّ الحفاظ على الأمن السيبراني على المستوى الوطني ضروري لتحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التكنولوجية وجذب المستثمرين واستحداث فرص استثمارية جديدة. لذلك ستعمل الوزارة على استكمال ربط جميع المؤسسات الحكومية على الشبكة الحكومية الآمنة كما أنها ستدير كافة مشاريعها وأنظمتها بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وسياسات الأمن السيبراني التي ساهمت الوزارة في إعدادها كعضو في اللجنة التوجيهية للأمن السيبراني بما يضمن تمكين الأفراد والشركات على إدارة مخاطره وتهديداته.

ساهم الاستخدام المتزايد للانترنت من قبل الأفراد والشركات في رفع حجم وقيمة المعلومات المتبادلة عبر الانترنت ولكّنه ساهم أيضاً في ظهور مخاطر الأمن السيبراني التي يحاول من خلالها بعض مستخدمي الانترنت، سواء أفراد أو مجموعات أو دول، سرقة واستغلال هذه المعلومات وتهديد أمن الأفراد والدول. لذلك تعتبر ثقة المواطن بقدرة الحكومة على مجابهة هذه التهديدات وإدارتها أحد الممكّنات الرئيسية للاقتصاد الرقمي، حيث أنّ استخدام المعلومات والتكنولوجيا الرقمية من قبل الأفراد والشركات يعتمد بشكل أساسي على توفير أمن سيبراني ومالي وشخصي قوي.



5 الريادة الرقمية والمجتمعية

5.1 أسواق عمل مفتوحة ملائمة لريادة الأعمال ومُحفزة للاستثمار والابتكار

وفقاً لـ "تقرير مؤشر الريادة العالمي 2019"، تُعد ريادة الأعمال حالياً أساس تطوير الاقتصاد في كافة الدول وضرورة لتحسين معيشة المواطنين وزيادة الإيرادات وذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل وتطوير حلول تكنولوجية ابتكارية⁷. من هنا تأتي ضرورة العمل على رفع مستوى وأهمية المشاريع الناشئة في المملكة من خلال تسهيل بيئة الأعمال، تيسير الوصول إلى الأسواق ومصادر التمويل، تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، وتهيئة الظروف المناسبة لريادي الأعمال للازدهار في القطاعات المختلفة.

ضمن هذا السياق، ستستمر الوزارة بالتعاون مع (J-Core) برنامج تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن في العمل على تحقيق رؤية مشتركة لريادة الأعمال في الأردن تسعى نحو تحويل الأردن إلى مركز ريادي يقود عجلة الابتكار والازدهار داخل الأردن وخارجها. حيث ستستكمل الوزارة مشروع تحويل محطات المعرفة إلى حاضنات أعمال موزعة على جميع أنحاء المملكة لإتاحة الفرص لشباب المحافظات بالبدء بمشاريعهم الخاصة من خلال توفير المساحة، البنية التحتية، والأدوات اللازمة لتطوير أفكارهم ومشاريعهم. كما ستعمل على تأمين وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والأسواق وتحفيز وزيادة صادرات شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات الأردني من خلال: تشبيك ريادي الأعمال والشركات الأردنية الناشئة في قطاع الاقتصاد الرقمي مع الأسواق العالمية ووضع برنامج حوافز لدعم الشركات الرقمية.

بالإضافة لذلك، ستعمل الوزارة ضمن مساعي تحفيز الابداع والابتكار الموجّه حسب الطلب نحو الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في مجالات الاقتصاد الرقمي من خلال تنظيم وإطلاق مسابقات الهاكاثون لاستحداث حلول تقنية جديدة، ودعم مشاركة الطلاب وخريجي الجامعات بمسابقات الابتكار الدولية، بالإضافة إلى تمكين الرياديين من ابتكار الحلول الإبداعية لحل المشكلات من خلال المنصات الرقمية. كما أنها تنوي إتاحة البيانات غير الحساسة التي يوفرها نظام المعلومات الوطني بشكل مجاني على الإنترنت بما يسمح لمؤسسات المجتمع المدني والباحثين والأكاديميين من استخدامها والاستفادة منها. وفي سياق التشجيع على الاستثمار، ستكون الوزارة مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات المترتبة على المملكة ضمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمجال الاقتصاد الرقمي والريادة ورعاية مصالحها في المحافل الإقليمية والدولية بالتعاون مع الجهات المعنية بما يرفع من ميزة الأردن التنافسية ويحافظ على مكانتها المرموقة إقليمياً ودولياً. بالإضافة إلى دورها الرئيسي في توفير البنية التحتية الرقمية الملائمة والتي تعتبر عنصراً أساسياً لجذب الاستثمار وتعزيز تنافسية قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.



مؤشرات الأداء الرئيسية

مؤشرات الأداء الرئيسية

كجزء من منظومة إدارة الأداء المؤسسي وضعت الخطة الاستراتيجية مجموعة من مؤشرات الأداء المرتبطة بالهدف العام والأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بهدف قياس وتقييم دور البرامج والمشاريع والمبادرات التي تقوم الوزارة بتنفيذها في تحقيق النتائج المرجوة. حيث سيرتبط الهدف العام بمؤشرات أداء لقياس أثر الجهود المبذولة في تحقيق الأولويات الوطنية والتوجهات الحكومية، وسترتبط الأهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء لقياس مستوى تحقيقها للغاية التي وضعت من أجلها.

الهدف العام

بلوغ دولة القانون والإنتاج والتكافل وتحقيق التنمية المستدامة

ستعتمد الاستراتيجية عند قياس أثر تعزيز مكنات الاقتصاد الرقمي والريادة في المملكة على "تقرير البنك الدولي: المشرق 2.0 - التحول الرقمي لتحقيق النمو الشامل وخلق الوظائف" وما ذكر فيه حول أثر تبني وتطوير الدول للاستراتيجيات الرقمية على المحاور التالية:

1. تنمية التجارة وتنويعها من خلال رفع قيمة صادرات السلع والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا.

المؤشر 1	نسبة نمو صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المصدر	إنتاج/ مسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بيانات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2018	3%
المستهدف	زيادة سنوية بنسبة 2%

2. تحسين إنتاجية الشركات وزيادة أرباحها بما يحسن ويرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد الدول.

المؤشر 2	نسبة نمو إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المصدر	إنتاج/ مسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بيانات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2018	5%
المستهدف	زيادة سنوية بنسبة 2%

المؤشر 3	قيمة مؤشر التنافسية الرقمية العالمي يقيس مدى تبني الدول واستكشافها للتقنيات الرقمية التي تدعم التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال والمجتمع بشكل عام
المصدر	IDM تقرير التنافسية الرقمية العالمي
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	60.4
مستهدف 2020	64.5

3. تعزيز النمو الاقتصادي، حيث شكّل الاقتصاد الرقمي ما نسبته 15.5% من إجمالي الناتج العالمي في عام 2016 ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى 24.3% بحلول عام 2025⁸، مما يخلق فرصة لتنويع الاقتصاد الأردني وتحقيق النمو الاقتصادي المرجو من خلال رقمنة الاقتصاد.

المؤشر 4	قيمة مؤشر الاقتصاد (Economy) يقيس الأثر الاقتصادي للمشاركة في الاقتصاد الرقمي
المصدر	مؤسسة Portulans تقرير مؤشر جاهزية الشبكة - Network Readiness Index
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	15.31
مستهدف 2020	18.31

4. خلق فرص عمل، حيث أثبتت التجارب والدراسات أنّ الطلب على الوظائف التقنية سيتجاوز الطلب على أي وظيفة أخرى⁹.

المؤشر 5	نسبة نمو عدد العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
المصدر	إنتاج/ مسح الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بيانات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	8%
المستهدف	زيادة سنوية بنسبة 2%

8: Huawei Technologies Co. Ltd. and Oxford Economics, 2017. Digital Spillover: Measuring the true impact of the Digital Economy

9: Middle East and North Africa Economic Monitor, April 2018: Economic Transformation

5- تحسين وتسهيل تقديم الخدمات بما يرفع من جودة حياة المواطن، حيث أن توفر البنية التحتية الرقمية يدعم بدوره العديد من القطاعات والخدمات بما فيها الصحة والتعليم والمدفوعات وغيرها.

المؤشر 6	قيمة مؤشر استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكفاءة الجهاز الحكومي يقيس إلى أي مدى ساهم استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين
المصدر	مؤسسة Portulans تقرير مؤشر جاهزية الشبكة - Network Readiness Index
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	57.90
مستهدف 2020	60.90

الهدف الاستراتيجي 1

الأردنيون يمتلكون المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال

المؤشر 7	قيمة مؤشر المعرفة (Knowledge) يقيس مدى توفر المعرفة اللازمة لاكتشاف وفهم وبناء التكنولوجيا الحديثة
المصدر	DMI تقرير التنافسية الرقمية العالمي
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	54.48
مستهدف 2020	62.48

الهدف الاستراتيجي 2

خدمات وأنظمة حكومية رقمية متكاملة وموثوقة ترفع من كفاءة الجهاز الحكومي

المؤشر 8	قيمة مؤشر الخدمات الالكترونية (Online Service Index)
المصدر	الأمر المتحدة مسح الأمر المتحدة للحكومة الالكترونية
دورية القياس	2022 2024 2026

نقطة الأساس 2020	0.36
مستهدف 2022	0.5 فأكثر

الهدف الاستراتيجي 3

بنية تحتية رقمية متطورة يسهل الوصول إليها واستخدامها من قبل الأفراد والشركات

المؤشر 9	قيمة مؤشر الوصول إلى التكنولوجيا (Access) يقيس المؤشر جودة وتكلفة ومدى انتشار البنية التحتية الرقمية
المصدر	مؤسسة Portulans تقرير مؤشر جاهزية الشبكة - Network Readiness Index
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	52.78
مستهدف 2020	55.78

الهدف الاستراتيجي 4

الاستخدام الكفؤ والفعال للبيانات من قبل الحكومة

المؤشر 10	مؤشر المشاركة الالكترونية يقيس مدى استخدام الحكومات للقنوات والخدمات الالكترونية من أجل توفير وتبادل المعلومات التفاعل مع أصحاب المصلحة، إشراك المواطنين في صنع القرار
المصدر	الأمم المتحدة مسح الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية
دورية القياس	2022 2024 2026
نقطة الأساس 2020	0.33
مستهدف 2022	0.5 فأكثر

المؤشر 11	مؤشر البيانات الحكومية المفتوحة يقيس استخدام البيانات الحكومية المفتوحة وذلك ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية (السياسات، المنصات، توفر البيانات)
المصدر	الأمم المتحدة مسح الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية
دورية القياس	2022 2024 2026
نقطة الأساس 2020	0.57
مستهدف 2022	0.62

الهدف الاستراتيجي 5

القوانين والأنظمة تتوافق مع غايات دعم وتنمية الاقتصاد الرقمي والريادة

المؤشر 12	قيمة مؤشر القوانين والأنظمة (Regulation) يقيس المؤشر مدى تعزيز القوانين والأنظمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي
المصدر	مؤسسة Portulans تقرير مؤشر جاهزية الشبكة - Network Readiness Index
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	52.78
مستهدف 2020	55.78

الهدف الاستراتيجي 6

الثقة بالبنية التحتية الرقمية وقدرتها على مجابهة مخاطر الأمن السيبراني

المؤشر 13	قيمة مؤشر الثقة (Trust) يقيس المؤشر أمان الأفراد والشركات في سياق الاقتصاد الرقمي
المصدر	مؤسسة Portulans تقرير مؤشر جاهزية الشبكة - Network Readiness Index
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	53.08
مستهدف 2020	56.08

المؤشر 14	قيمة مؤشر الأمن السيبراني العالمي يقيس مدى التزام الحكومات بمعايير الأمن السيبراني
المصدر	ITU تقرير مؤشر الأمن السيبراني العالمي
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2018	0.56
مستهدف 2020	0.85

الهدف الاستراتيجي 7

أسواق عمل مفتوحة ملائمة لريادة الأعمال ومحفزة للاستثمار والابتكار

المؤشر 15	قيمة مؤشر الريادة العالمي يقيس صحة بيئة ريادة الأعمال
المصدر	GEDI تقرير مؤشر الريادة العالمي
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	29.40
مستهدف 2020	32.40

الإدارة المؤسسية

الجزء 3: الإدارة المؤسسية

يتطلب نجاح الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المرجوة منها العمل على إدارة موارد الوزارة البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية بفاعلية، كما يتطلب تقوية التواصل مع أصحاب المصلحة وشركاء الوزارة الاستراتيجيين بما يضمن بناء علاقات تشاركية تعمل بفاعلية نحو تحقيق أهداف مشتركة. حيث تعمل الوزارة من خلال مجموعة من الدوائر المساندة على ضمان تحقيق ذلك باتباع إجراءات ومنهجيات عمل واضحة يتم تطويرها وتحسينها باستمرار بما يلبي احتياجات أصحاب العلاقة ويتوافق مع الممارسات الجيدة.

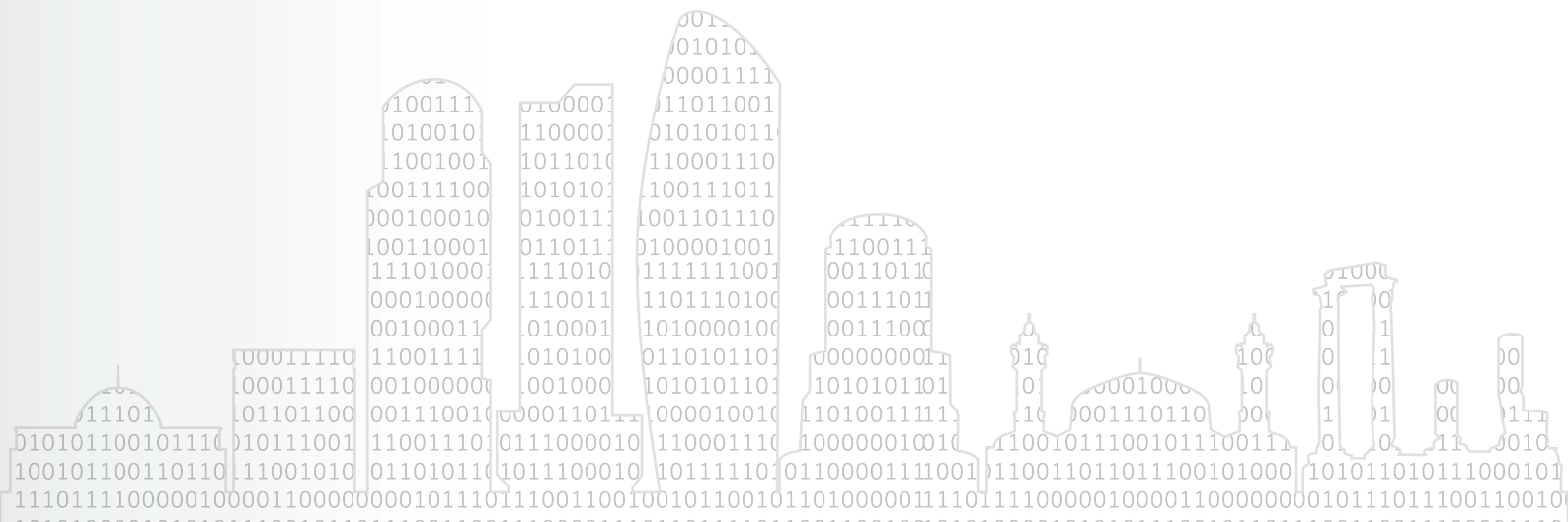
بناءً على ما ذكر، تضع الوزارة ضمن خطتها للإدارة المؤسسية هدف مشترك يجمع الإدارات المساندة ويرتبط بمؤشرات واضحة لقياس الأداء، وستعمل الوزارة من خلاله على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف المتواجدة في البيئة الداخلية بما يضمن دعم مهام وأنشطة الوزارة الرئيسية.

الهدف

الإدارة الفعّالة لموارد الوزارة البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية وعلاقاتها الخارجية

1- إدارة الموارد البشرية

تسعى الوزارة إلى الحفاظ على الموظفين المؤهلين بما يضمن تحقيقها للدور المناط بها ووصولها إلى أهدافها مع الحرص على تعزيز قيمها الجوهرية. كما تلتزم إدارتها بالاعتماد على بيانات الموارد البشرية المتاحة واستخدامها بأفضل صورة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي وتوزيع وتخطيط الموظفين. وتعتمد الوزارة في إدارة مواردها البشرية على خمسة أركان رئيسية:



مع التركيز على الحفاظ على مستوى ارتباط الموظفين ورضاهم عنها بما يضمن تأديتهم لأدوارهم بكفاءة وفاعلية. كما ستعمل الوزارة على الاستفادة من المنح الخارجية وعطاءات البرامج الفنية لتمويل الخطة التدريبية بما يسمح بتقديم دورات تدريبية متخصصة لشاغلي الوظائف الفنية لمعالجة مشكلة قلة فرص التدريب والتطوير وبما يرفع من كفاءة الموارد البشرية المتوفرة في الوزارة.

- الرشاقة التنظيمية: تصميم مرن ومتطور يعمد إلى استغلال أساليب العمل الذكية/ الرشيقة مثل: فرق ومجموعات العمل، بشكل يضمن تبسيط الجهود المبذولة ويساعد على خلق ثقافة مؤسسية تؤمن مبدأ التشاركية في العمل وصنع القرار.

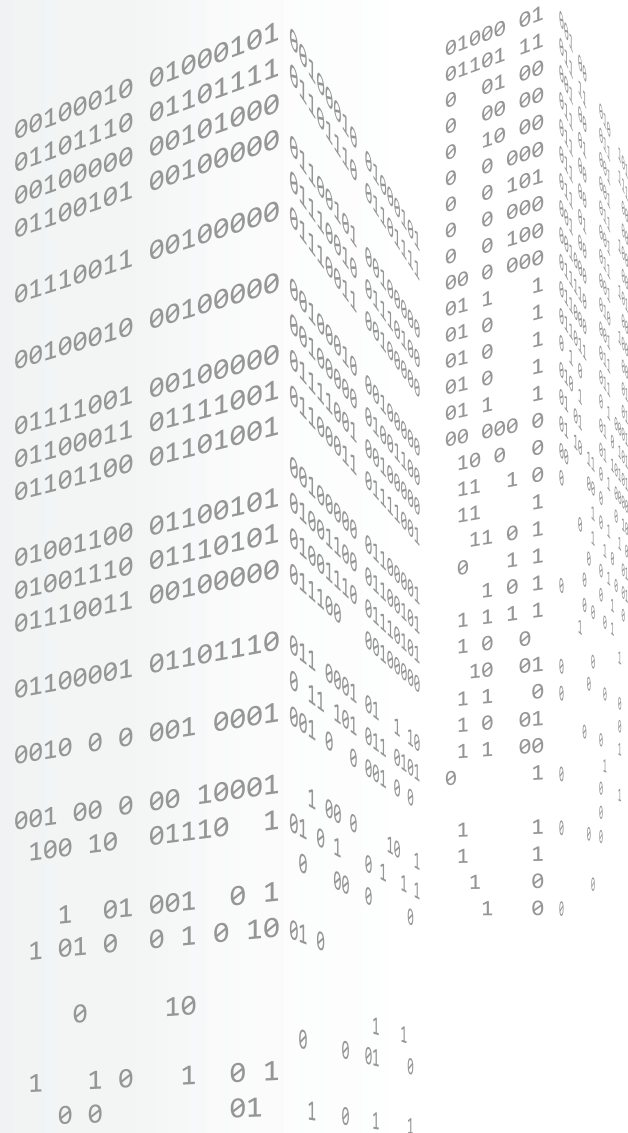
- إدارة المواهب: إدارة استباقية لمهارات الموارد البشرية خلال حياتهم المهنية في الوزارة تهدف إلى تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم بما في ذلك المهارات الإدارية لشاغلي الوظائف الإشرافية.

- بيئة ومكان عمل مُرحّب بالموظفين: جهد جماعي يسعى لجعل الوزارة مكاناً رائعاً للعمل مبني على أساس إشراك الموظفين وتكافؤ الفرص.

- تبادل المعرفة: تبادل واسع للمعلومات يساهم في تمكين الموظفين ويبسط قنوات التواصل الداخلية، ويجعل من البيانات والمعلومات ومشاركتها بين الموظفين أساساً لتنفيذ المهام والأعمال.

- الابداع والابتكار: تشجيع وتحفيز الموظفين على تقديم أفكار أو دراسات أو اقتراحات أو مبادرات أو أساليب عمل متميزة ومبدعة تساهم في تطوير الأداء ونشر ثقافة التميز والابداع والابتكار.

يجدر بالذكر، أنّ الوزارة وفي ضوء المهام الجديدة التي أوكلت إليها وقرار دمجها مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني قد انتهت من إعداد هيكل تنظيمي متكامل وشمولي يلبي دور الوزارة في تنمية الاقتصاد الرقمي والريادة. وسيسعى قسم إدارة الموارد البشرية لاستكمال عملية الدمج وإعادة الهيكلة بشكل سلس وبما يضمن وضع الموظف المناسب في المكان المناسب.



المؤشر 1	نسبة ارتباط الموظفين بالعمل
المصدر	مسح رضا الموظفين قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة/ مؤشرات قسم الموارد البشرية
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	81%
المستهدف	75% فأكثر

المؤشر 2	معدل رضا الموظفين العام
المصدر	مسح رضا الموظفين قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة/ مؤشرات قسم الموارد البشرية
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	79%
المستهدف	75% فأكثر

2- إدارة الموارد المادية والمالية: الرقابة الداخلية

تقوم الوزارة بإعداد الخطط المتعلقة بإدارة مواردها ونفقاتها المالية وفقاً لمبادئ الإدارة المالية السليمة، حيث تسعى دوماً لتحقيق التوازن المطلوب بين الوصول لأفضل مستويات الأداء والاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة. كما أنها تعمل على تأمين احتياجات الإدارات والمديريات والوحدات من مواد وخدمات وفقاً للأنظمة المعتمدة وبما يضمن سير المشاريع على النحو المطلوب.

ولضمان سلامة سير الأعمال والإجراءات والقرارات المالية والإدارية والموازنات والقوائم المالية، تعمل كل من وحدة الرقابة الداخلية ووحدة الشؤون القانونية على تدقيقها والتأكد من مطابقتها للقوانين والتشريعات، بالإضافة إلى التأكد من أوجه الإنفاق وأنّ استخدام الموارد قد تم وفقاً للأهداف الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات المنبثقة عنها.

المؤشر 3	نسبة الإنحراف عن الموازنة السنوية
المصدر	قسم المتابعة والتقييم
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	18.9%
المستهدف	15% أو أقل

المؤشر 4	نسبة الإنجاز المالي للمشاريع الرأسمالية
المصدر	قسم المتابعة والتقييم
دورية القياس	سنوياً
نقطة الأساس 2019	82.5%
المستهدف	85% فأكثر

3- إدارة المعلومات

تُدير منهجية إدارة المعرفة عملية نشر المعرفة الضمنية والصريحة بين موظفي الوزارة من خلال توفير عدة مصادر وأدوات لتبادل البيانات والمعلومات ومنها: البريد الإلكتروني، المخاطبات الرسمية، المكتبة الإلكترونية، الدورات التدريبية. كما تعمل باستمرار على توفير وتطوير أنظمة تكنولوجيا لإدارة عملياتها ونشر وتبادل البيانات والمعلومات الناتجة عنها مثل:

تعتمد سياسات وأنظمة وبرامج الوزارة اعتماداً كبيراً على البيانات والمعلومات، من توفير البنية التحتية الداعمة للاقتصاد الرقمي وتعزيز المهارات الرقمية إلى إعداد الدراسات والبحوث ودعم الابتكار وريادة الأعمال. وبالتالي تعد البيانات والمعلومات مورداً مهماً للوزارة تتم إدارته بعناية باستخدام الأدوات والإجراءات والبنية التحتية الملائمة. حيث تعمل الوزارة من خلال منهجية متكاملة لإدارة المعرفة على تنظيم البيانات والمعلومات والخبرات التي تمتلكها الوزارة ليسهل بذلك توليد ونشر المعرفة وتضمينها في الأنشطة الإدارية المختلفة وتوظيفها في عملية صنع القرار وحل المشكلات.

- نظام إدارة المشاريع PM Dashboard : يوفر هذا النظام منصة متكاملة لإدارة مشاريع الوزارة ومتابعة سير العمل فيها بشكل دوري. حيث يستطيع من خلاله صناع القرار الإطلاع على مجريات العمل ونسب إنجاز المشاريع وحالتها أولاً بأول.

- برمجية Arc GIS : تستخدم هذه البرمجية من قبل موظفي إدارة برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني لتخطيط وتصميم عملية ربط المواقع على الشبكة، وتحديد الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذها، ومتابعة أعمال الصيانة، وغيرها من الإجراءات اللازمة لاستكمال بنائها وإدامتها في جميع أنحاء المملكة.

- نظام التوظيف: نظام يتم استخدامه من قبل قسم الموارد البشرية لاستقبال طلبات التوظيف ومتابعة السير الذاتية المرسلة من خلاله واستخراج التقارير اللازمة عند مراجعة السير الذاتية واختيار الطلبات المطابقة لشروط الوظيفة.

يجدر بالذكر أن الوزارة ستعمل باستمرار على تطوير أنظمة وإجراءات إدارة البيانات والمعلومات والمعرفة بما يضمن إدارتها بكفاءة وفاعلية ويرفع من درجة التنسيق بين مختلف الإدارات والمديريات والوحدات ويعزز من التواصل فيما بينهم.

- MoDEE Intranet : منصة داخلية خاصة بموظفي الوزارة توفر لهم امكانية الوصول بسهولة إلى مجموعة من الأنظمة اللازمة لتنفيذ أعمالهم اليومية ومختلف البيانات والمعلومات المهمة بالنسبة لهم مثل: المكتبة الالكترونية، الهيكل التنظيمي، إعلانات اللجنة الاجتماعية، نظام الدعم الفني، نظام الGRP، نظام إدارة الجودة الشاملة، التقارير الدورية.

-نظام تخطيط الموارد الحكومية GRP : نظام يستخدم لإدارة البيانات الخاصة بالموظفين وأتمتة مجموعة من العمليات الداخلية مثل الرواتب والشؤون المالية، إجراءات الموارد البشرية، اللوازم والمستودعات، الديوان. كما يوفر النظام صفحة خاصة بكل موظف يمكنه من خلالها متابعة المراسلات والكتب الرسمية، طلب المغادرات والإجازات، طلب المواد والخدمات، تقديم الاقتراحات، تعبئة الاستبانات وغيرها من الأنشطة الضرورية لتنفيذ أعماله اليومية.

- الملفات المشتركة Shared Folders : نظام يحتوي على ملفات يتم تصنيفها تبعاً للإدارات والمديريات والوحدات، يتم الاحتفاظ من خلاله بالملفات ذات العلاقة بالقسم الواحد في مكان واحد ليسهل بذلك الرجوع إليها باستمرار. كما يُمكن النظام الموظفين الذين يشتركون بالعمل على موضوع محدد من الرجوع إلى هذه الملفات واستخدامها والتعديل عليها بسهولة لإتمام العمل بالشكل المطلوب وبكفاءة عالية.

المؤشر 5	معدل رضا الموظفين عن محور الاتصال والتواصل
المصدر	مسح رضا الموظفين قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة/ مؤشرات قسم الموارد البشرية
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس	84%
المستهدف	75% فأكثر

4- إدارة المشاريع والأداء المؤسسي

ستركز الوزارة وقيادتها خلال الفترة القادمة على تفعيل دور الأقسام المعنية بتطوير الأداء المؤسسي لمعالجة مشكلة ضعف عملية مراقبة وتقييم أداء مشاريع ومبادرات وعمليات الوزارة وذلك من خلال تعزيز تواصلهم مع الإدارة العليا وإبلاغ التقارير الدورية التي يقومون بإعدادها للاهتمام والمتابعة اللازمة. وقد حرصت الوزارة ابتداءً من خطتها الاستراتيجية على تطوير منظومة مؤشرات الأداء المستخدمة في الوزارة من خلال اعتماد مؤشرات لقياس أثر مشاريع الوزارة ومبادراتها على المستويين الوطني والمؤسسي، وستعمل بعدها مع المعنيين من الدوائر الرئيسية والمساندة على وضع أهداف ومؤشرات أداء على المستوى التشغيلي والفردى ترتبط مباشرة بالخطة الاستراتيجية وما جاء فيها من خلال تطبيق الاستراتيجية المتتالية.

ينظم عمل إدارات ومديريات ووحدات الوزارة الرئيسية والمساندة أنظمة متكاملة لإدارة المشاريع والجودة الشاملة. تعمل الوزارة من خلالها على مراقبة العمليات الداخلية ضمن خطط وإجراءات موثقة ومعتمدة، يتم ربطها بمؤشرات أداء واضحة لقياس كفاءتها ومتابعة سير العمل فيها. كما تواصل الوزارة السعي نحو التحسين المستمر لإجراءاتها وعملياتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية من خلال اتباع أساليب ومنهجيات مناسبة مثل تقصي احتياجات متلقي الخدمة والشركاء والمشاركة بجوائز التميز كجائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية وجائزة المبادرة الابتكارية والتي تشكّل حافزاً لتطوير الأداء المؤسسي بما يتناسب مع الممارسات الجيدة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

يجدر بالذكر أنّ نتائج مؤشرات الأداء ستستخدم كمدخل رئيسي عند مراجعة الخطة الاستراتيجية بما يضمن مرونتها وتجاوبها مع المخرجات والمتغيرات الداخلية كانت أم خارجية.

المؤشر 6	نسبة إنجاز الوزارة لخطتها السنوية
المصدر	قسم المتابعة والتقييم
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	81.7%
المستهدف	85% فأكثر

المؤشر 7	نسبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية
المصدر	قسم المتابعة والتقييم
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2019	تحسب نهاية عام 2020
المستهدف	يحدد لاحقاً

5- إدارة العلاقات الخارجية

تعمل الوزارة على إعداد وتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والمبادرات والبرامج والأنظمة ذات التأثير المباشر على المواطن في مختلف جوانب حياته الشخصية منها والعملية. لذلك فإنّه من الضروري العمل على إبقاء قنوات التواصل الخارجي مفتوحة لرفع مستوى وعي المواطن الأردني بدور الوزارة في تنمية الاقتصاد الرقمي والريادة وتعريفه بنتائج المهام والأنشطة التي تقوم بها الوزارة يومياً لتحقيق ذلك. كما ينبغي أن تكون الرسائل التي يتم إيصالها للمواطنين جدية وذات معنى، بحيث تحمل رسالة تؤثر في حياة المواطن اليومية مثل: الوظائف التي يتم خلقها، الأبواب التي يتم فتحها، والمخاطر التي يتم التخلص منها وتجنبها. كما يعتمد نجاح إعداد وتنفيذ هذه السياسات والمبادرات والبرامج والأنظمة على مقدار الصلة والتعاون ما بين الوزارة وشركائها الاستراتيجيين من القطاعين العام والخاص والأكاديميين وريادي الأعمال، وعليه فإنّ استمرار التنسيق والتواصل مع هذه الجهات وتقوية العلاقات معهم ضروري جداً لنجاح الخطة الاستراتيجية وتنفيذ ما ينبثق عنها من خطط ومشاريع. وتحقيقاً لهذه التطلّعات، تتبنى الوزارة مجموعة من الإجراءات والأنشطة الموجهة نحو بناء وتقوية العلاقات والتعاون مع شركاء الوزارة الاستراتيجيين والمواطنين على حد سواء ومنها: عقد الحلقات الحوارية والورشات التوعوية، تحديث وتطوير الموقع الإلكتروني باستمرار، إجراء الاقتراحات والشكاوى، تنفيذ الاستشارات العامة، وغيرها. كما تعمل أيضاً في هذا المجال على تعزيز الإيجابي لسمعة الوزارة وارتباطها باحتياجات المواطن الأردني من خلال تبني مجموعة من المشاريع والأنشطة الموجهة نحو إفادة المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

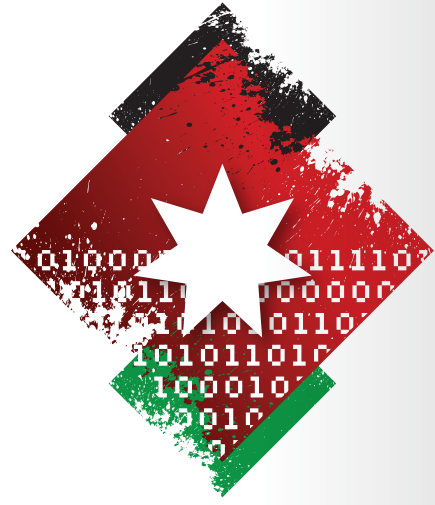


المؤشر 8	معدل رضا الشركاء ومتلقي الخدمة
المصدر	استبيان رضا الشركاء ومتلقي الخدمة قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس	تحسب نهاية عام 2020
مستهدف 2020	يحدد لاحقاً

المؤشر 9	نسبة الأردنيين الذين لديهم صورة إيجابية عن الوزارة
المصدر	موقع الوزارة الالكتروني قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة/ مؤشرات مديرية الاتصال والاعلام
دورية القياس	سنوياً

نقطة الأساس 2020	تحسب نهاية عام 2020
مستهدف 2021	يحدد لاحقاً



وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة